الأمم المتحدة

A/HRC/55/77

الجمعية العامة

Distr.: General
15 February 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير – 5 نيسان/أبريل 2024

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان

تقرير مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 43/52، لمحة عامة عن المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى حكومة جنوب السودان من خلال شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وهو يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة له.

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 43/52 بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان. وطلب مجلس حقوق الإنسان في ذلك القرار إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تقدم، بالتعاون مع حكومة جنوب السودان وآليات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، المساعدة العاجلة لجنوب السودان لكي يتمكن من تخطي العقبات التي تعترضه في ميدان حقوق الإنسان في سياق المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع، وذلك عن طريق مدِّ الحكومة بما يلزم من دعم تقني ودعم لبناء القدرات، وفقاً لأحكام القرار. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوضية أن تقدم تقريراً شاملاً إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين عن الدعم المقدم إلى الحكومة، يلي ذلك جلسة تحاور.

2- ويعرض هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان ويتضمن موجزاً لما تقدمه المفوضية من مساعدة تقنية ودعم في مجال بناء القدرات إلى حكومة جنوب السودان عن طريق شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للمساعدة على التصدي لهذه التحديات. ويتضمن أيضاً توصيات موجهة إلى الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف النهوض بجهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ثانياً- المنهجية

3- يستند التقرير إلى معلومات عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي الإنساني جمعتها وتحققت منها شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن طريق مقرها في العاصمة جوبا، و12 مكتباً ميدانياً في 10 ولايات. وأجرت شعبة حقوق الإنسان ما لا يقل عن 390 زيارة ميدانية وأجرت مقابلات مع 036 2 من الضحايا والشهود وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، من بينهم 408 نساء. وتشمل المصادر التي استُقيت منها المعلومات روايات الضحايا وشهود العيان وملاحظات موظفي شؤون حقوق الإنسان، فضلاً عن مصادر ثانوية، بما في ذلك معلومات وردت من مقدمي الخدمات، والسلطات المحلية والوطنية، وقادة المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.

4- وتستند النتائج إلى معلومات جرى توثيقها وتأكيدها وفقاً لمنهجية المفوضية. ولا ينبغي أن تؤخذ هذه اللمحة العامة لحالة حقوق الإنسان على أنها شاملة، نظراً للتحديات التي صودفت في رصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عن هذه الانتهاكات، بما في ذلك قلة فرص الوصول إلى مواقع شتى بسبب الاعتبارات الأمنية، ورفض طلبات الوصول إلى بعض المواقع وتعذر الوصول إليها بسبب حالة الطرق.

5- وتستند المعلومات المتعلقة بالمساعدة التقنية إلى العمل المباشر مع حكومة جنوب السودان وسائر أصحاب المصلحة على المستوى الوطني ومستوى الولايات، وإلى المشاريع التي تنفذها شعبة حقوق الإنسان بالتعاون مع مكونات بعثة الأمم المتحدة الأخرى في جنوب السودان[1]، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونُفذت هذه الأنشطة بناء على الفجوات في القدرات التي حددها تقييم الاحتياجات لعام 2022 في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لحكومة جنوب

(1) القسم الاستشاري لشؤون سيادة القانون، والوحدة الاستشارية لحماية المرأة، وقسم انتقال الحماية وإعادة الإدماج، ووحدة حماية الطفل، وشعبة الاتصالات والإعلام، وشرطة الأمم المتحدة.

السودان والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وكذلك التحديات التي تعترض البلد في ميدان حقوق الإنسان.

ثالثاً- التحديات الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان

ألف- حماية المدنيين

6- منذ توقيع الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في عام 2018، لوحظ انخفاض عام في العنف المتصل بالنزاع المسلح ضد المدنيين في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، لا يزال النزاع مستمراً في مناطق مختلفة، مثل النزاع الجاري بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الإنقاذ الوطني في ولاية وسط الاستوائية. ونتيجة لذلك، يواجه المدنيون في تلك المناطق تحديات أمنية مستمرة ويواجهون مخاطر تهدد سلامتهم. وعلاوة على ذلك، لا يزال العنف بين الطوائف وداخلها، بما في ذلك أحداث العنف المتصلة بالوصول إلى الموارد الطبيعية، فضلاً عن النزاعات على الأراضي والحدود والهجمات التي تنفذ للاستيلاء على الماشية التي ترتكبها الميليشيات المحلية وجماعات الدفاع الذاتي، تشكل مخاطر كبيرة على المدنيين، ولا سيما في ولايات واراب وجونقلي وشرق الاستوائية. وهذه التطورات تقوّض جهود السلام والأمن البشري وتؤثر تأثيراً مباشراً على رفاه المدنيين وسلامتهم.

7- ففي عام 2023، وثقت شعبة حقوق الإنسان 885 حادثة تضرر منها 340 3 مدنياً: 524 1 قتيلاً و052 1 جريحاً و601 مختطفاً و163 تعرضوا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومقارنة بعام 2022، يمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 24 في المائة في عدد الحوادث وانخفاضاً بنسبة 4 في المائة في عدد المدنيين المتضررين. وإجمالاً، تُعزى نسبة 86 في المائة من المدنيين الذين تضرروا (868 2) إلى الأعمال التي قامت بها الميليشيات المحلية وجماعات الدفاع الذاتي، في حين أن أطراف النزاع مسؤولة عن 11 في المائة (358 مدنياً). وتُعزى نسبة 4 في المائة المتبقية (114 مدنياً) إلى أعمال العنف الانتهازية.

عدد المدنيين المتضررين من العنف في جنوب السودان في عام 2023

نوع العنف	*الرجال*	*النساء*	*الفتيان*	*الفتيات*	*المجموع:*
قتل	1 258	143	102	21	1 524
إصابة	883	122	37	10	1 052
اختطاف	66	155	237	143	601
عنف جنسي متصل بالنزاع	14	96	3	50	163
المجموع	**2 221**	**516**	**379**	**224**	**3 340**

الشكل الأول

الاتجاهات في عدد المدنيين المتضررين من العنف في جنوب السودان في عام 2022 وعام 2023

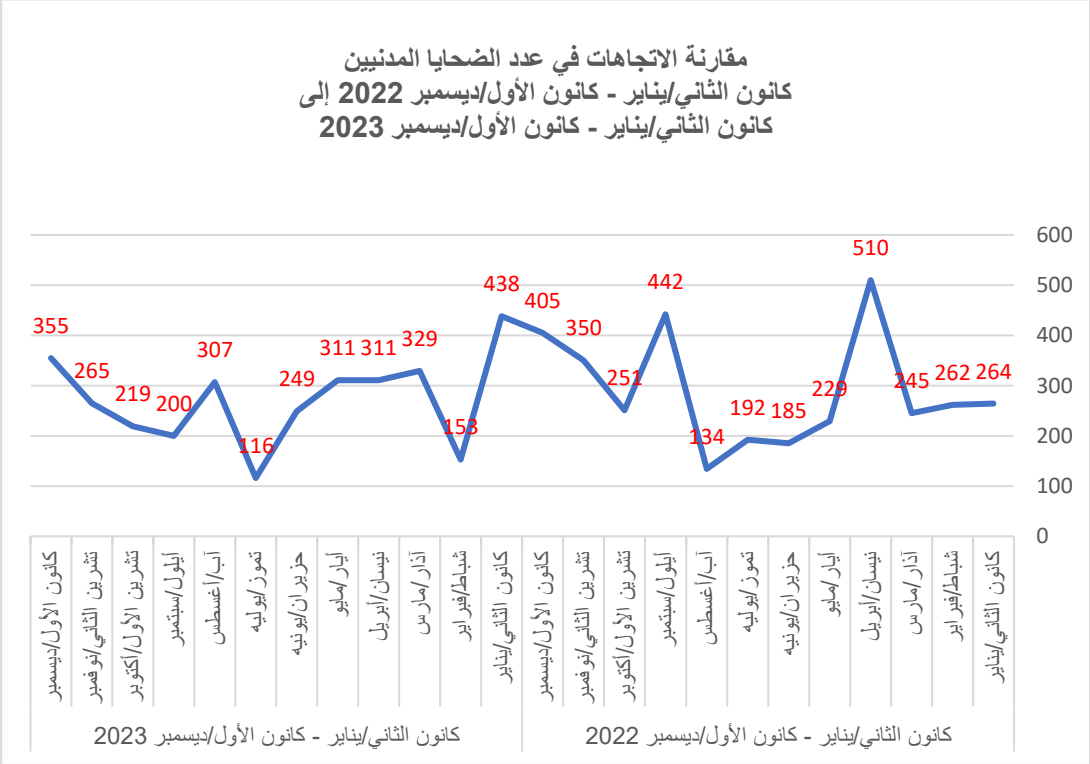

الشكل الثاني

مقارنة عدد المدنيين المتضررين من العنف في جنوب السودان في عام 2022 وفي عام 2023

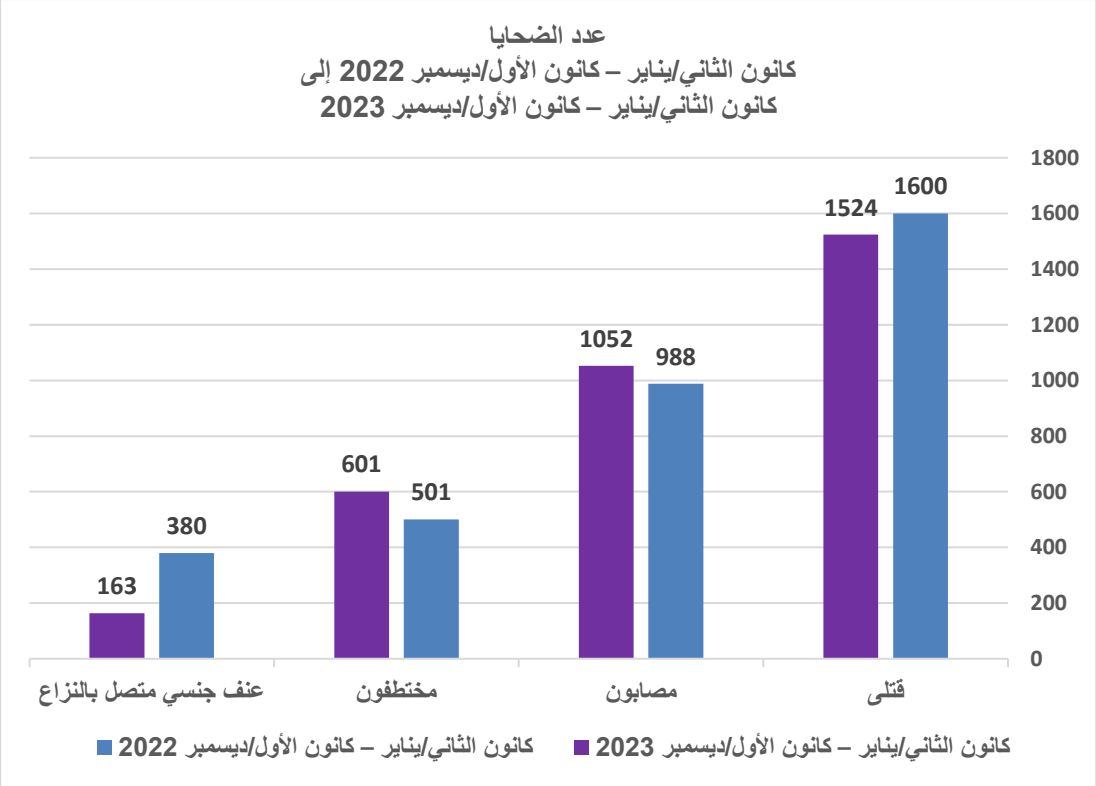

8- أدى القتال على الوصول إلى الحدود والسيطرة عليها، فضلاً عن الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتحديداً الخشب والذهب، في ولاية وسط الاستوائية إلى تكثيف التوتر القائم بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الإنقاذ الوطني. وأدت الانشقاقات من جبهة الإنقاذ الوطني إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[2]، فضلاً عن الصراع الداخلي داخل قيادة جبهة الإنقاذ الوطني، إلى تفاقم التوترات. ونتيجة لذلك، استمر تأثر المدنيين المقيمين في مختلف المناطق، بما في ذلك طريق ياي - ماريدي، وبيام موغو وبيام أوتوغو (لا سيما في قرية أومباتشي)، في مقاطعة ياي، وبيام أودابي في مقاطعة موروبو، وقرية لوكا في مقاطعة لينيا، وتلال بايا في بيام لوبونوك بمقاطعة جوبا. وقد أظهر الطرفان كلاهما المشاركان في النزاع عدم التقيد بمبادئ القانون الإنساني الدولي وارتكبا انتهاكات وتجاوزات مختلفة لحقوق الإنسان، مثل عمليات القتل وغيرها من انتهاكات السلامة البدنية، والعنف الجنسي، والاختطاف، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها، والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة، والتهجير القسري للمدنيين.

9- وفي عام 2023، وثّقت شعبة حقوق الإنسان 34 حادثة عنف ارتكبتها جبهة الإنقاذ الوطني طالت 122 مدنياً، بينهم 27 امرأة و10 أطفال (سبعة فتيان وثلاث فتيات)، على النحو التالي: 17 حالة قتل (14 رجلاً وامرأتان وفتاة واحدة)، و17 إصابة (16 رجلاً وامرأة واحدة)، و83 عملية اختطاف (55 رجلاً و19 امرأة وسبعة فتيان وفتاتان) وخمسة حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع (خمس نساء). وفي سياق النزاع مع جبهة الإنقاذ الوطني، كانت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مسؤولة عن 44 حادثة أثرت على 68 مدنياً، من بينهم 21 امرأة وثماني فتيات وثلاثة فتيان (30 قتيلاً و13 جريحاً و25 تعرضوا للعنف الجنسي). بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق 29 حادثة احتجاز تعسفي وسوء معاملة أثرت على 72 ضحية، من بينهم أربع نساء، معظمهم من المدنيين الذين ينظر إليهم على أنهم متعاطفون أو متعاونون مع جبهة الإنقاذ الوطني.

10- وفي ولايات شرق الاستوائية وجونقلي وواراب، ظلت الميليشيات المحلية و/أو جماعات الدفاع المدني هي المسؤول الأول عن معظم حوادث العنف في جميع أنحاء البلد، وقد بلغ ضحايا هذا العنف 347 2 مدنياً، بمن فيهم 334 امرأة و259 فتى و155 فتاة (128 1 قتيلاً، و728 جريحاً، و458 مختطفاً، و33 شخصاً تعرضوا للعنف الجنسي). وفي ولاية واراب، على الرغم من اتفاق وقف الأعمال العدائية وبيان السلام الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام 2022، أدى العنف الطائفي المستمر الناجم عن سرقة الماشية بين بطون الدينكا وتجدد الاقتتال القديم بين جماعة الدينكا تويك مياردیت وجماعة الدينكا نقوك في منطقة أبيي الإدارية إلى إصابة 863 مدنياً، بمن في ذلك 77 امرأة و21 فتى وثماني فتيات (531 قتيلاً و320 جريحاً و10 مختطفين وشخصان تعرضا للعنف الجنسي).

باء- سيادة القانون، والمساءلة، والعدالة الانتقالية

1- المساءلة

11- ظلت عوامل مثل ضعف آليات المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعدم التقيد بسيادة القانون، تسهم في تفشي الإفلات من العقاب وغياب العدالة وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا. ففي ولايتي واراب وأعالي النيل، على سبيل المثال، قيّد انعدام الأمن

(2) على سبيل المثال، في حزيران/يونيه 2023، انشق أحد قادة جبهة الإنقاذ الوطني وانضم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مع مرؤوسيه. وأعلن في وقت لاحق ولاءه لحكومة جنوب السودان.

ونقص الموظفين القضائيين إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة وأعاق المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

12- وواجه القضاة وموظفو الهيئات القضائية في جنوب السودان قيوداً لوجستية، وقيوداً على الوصول، واعتبارات أمنية، مما أثّر على إنجاز المهام الموكولة إلى هؤلاء الموظفين وهذه الهيئات. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع القضاة أن يترأسوا الجلسات في مختلف الولايات، ومن ثم يتعين عليهم الاضطلاع بواجباتهم من المقر حصراً. ونتيجة لذلك، واصل الزعماء التقليديون في المناطق الريفية الإشراف على معظم الإجراءات القضائية، بما في ذلك في المسائل التي تقع خارج نطاق اختصاصهم[3]. ويشكل افتقار المحاكم العرفية إلى الخبرة اللازمة للتعاطي مع القضايا الحساسة للغاية مدعاةً للقلق، لأنه يقوض سيادة القانون في جنوب السودان، مما يساهم في انتشار الإفلات من العقاب ويحول دون مساءلة الجناة.

13- وظل تراكم القضايا في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز يشكل عبئاً كبيراً على نظام العدالة الجنائية. وقد تعذر نشر المحاكم المتنقلة لحل هذه القضايا المتراكمة بسبب الافتقار إلى وسائل النقل والطرق التي لا يتعذر الوصول إليها، مما شكل عقبات أمام الضحايا والشهود الذين اضطروا إلى السفر من أماكن نائية للمشاركة في إجراءات المحكمة. وعلاوة على ذلك، أثر عدم وجود ترتيبات للنقل سلبياً على نقل السجناء من مرافق الإصلاح إلى المحكمة.

2- حالات الإعدام خارج نطاق القضاء

14- ما انفكت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء تشكل مصدر قلق بالغ في جنوب السودان، على الرغم من أنشطة الدعوة المستمرة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مستوى الولايات والمستوى الوطني لمعالجة هذه القضية. وفي عام 2023، وثّقت شعبة حقوق الإنسان 38 حالة إعدام خارج نطاق القضاء - 22 حالة في ولاية واراب، بما في ذلك امرأة وفتى، و13 حالة في ولاية البحيرات، وثلاث حالات في ولاية شرق الاستوائية. وكثيراً ما نُفّذت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء بأمر من مسؤولي الدولة والحكومات المحلية أو بموافقتهم على أيدي فصائل إعدام تتألف من عناصر الأمن الوطني، ويقال إن الغرض من هذه العمليات هو التصدي لتزايد العنف المسلح المحلي الذي ترتكبه الميليشيات الشعبية. وأدت مشاركة شعبة حقوق الإنسان ودعوتها إلى مراعاة الأصول القانونية والمساءلة رداً على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ولاية واراب إلى قيام المجلس التأديبي للسجون في 22 آب/أغسطس باعتقال ثلاثة من موظفي مصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان ومحاكمتهم وإدانتهم بتهمة التواطؤ في إعدام مدني خارج نطاق القضاء في بلدة تورالي بمقاطعة تويك في 10 أيار/مايو. وتجدر الإشارة إلى أن الضحية أُخرج من سجن مقاطعة تويك حيث سُجن بتهمة القتل.

جيم- الحيز المدني والمشاركة

15- ظل الحيز المدني في جنوب السودان مقيداً بشدة. وقد وثّقت شعبة حقوق الإنسان عدداً من القيود على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات التي تفرضها قوات الأمن في المقام الأول من خلال الرقابة والمضايقة والاعتقالات التعسفية واحتجاز الصحفيين والأفراد، مما يعوق المشاركة العامة في العمليات الديمقراطية. وقامت جهات فاعلة مسلحة أخرى، وكذلك السلطات المدنية، مثل المحافظين والوزراء، بترهيب النشطاء وعرقلة جهودهم.

(3) في حين أن المحاكم العرفية تنظر في المقام الأول في القضايا المتعلقة بالمسائل المدنية والأسرية، فإنها تفصل أيضاً في القضايا الجنائية المعروضة عليها.

16- وفي عام 2023، وثّقت شعبة حقوق الإنسان 30 حادثة ارتكبتها قوات الأمن، أثرت على 60 فرداً من الذكور. وشملت هذه الانتهاكات الرقابة والمضايقة والاحتجاز التعسفي وإساءة معاملة الأفراد الذين يعبرون عن آراء منتقدة أو معارضة للحكومة. فقد اعتُقل تسعة وأربعون شخصاً واحتُجزوا تعسفاً، وقُتل شخص، وجُرح آخر، واختُطف صحفي، وسُجّلت سبع حالات ترهيب أو أوامر تقييدية وأُغلقت وسيلة إعلامية.

17- وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ الصحفيون ونشطاء المجتمع المدني يتعرضون للمضايقة والترهيب على أيدي قوات الأمن الوطني أثناء أدائهم لواجباتهم. فعلى سبيل المثال، صادر أفراد الأمن، خلال جلسة عقدها البرلمان للتداول بشأن الميزانية في 11 آب/أغسطس، معدات عدة صحفيين كانوا يغطون مقاطعة أعضاء المعارضة للمناقشات المتعلقة بالميزانية. وفي حادثة أخرى، تعرض صحفي من جنوب السودان للاعتقال والاحتجاز التعسفيّين على أيدي أفراد الأمن، وخضع لإساءة معاملة، ربما تصل إلى حد التعذيب، حسبما ورد، وتعرض للتهديد بالقتل بسبب نشر مواد اعتبرها أفراد الأمن حساسة. وتفيد تقارير بأن الصحفي غادر البلد بسبب استمرار التهديدات بالقتل.

18- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاقت القيود المفروضة على الحيز المدني والسياسي إلى حد كبير مشاركة عامة الجمهور في حوار بناء بشأن المسائل الحاسمة ذات الأهمية الوطنية، مثل الانتخابات وعملية وضع الدستور.

19- وساهمت عوامل أخرى أيضاً في الحد من الحيز المدني والسياسي، بما في ذلك النزاعات المتكررة التي أدت إلى تآكل المؤسسات الوطنية والمؤسسات العاملة على مستوى الولايات وعدم وجود آليات مستقلة تتولى مراقبة عمل هذه المؤسسات. وعلى سبيل المثال، في حين جرى مؤخراً إنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للتحضير لانتخابات عام 2024، ولا سيما اللجنة الوطنية للانتخابات، واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور، ومجلس الأحزاب السياسية، لم تُنشأ بعدُ آلية إشراف لتسوية النزاعات المتعلقة بنتائج الانتخابات. وعلاوة على ذلك، تفتقر المؤسسات المنشأة حديثاً إلى التمويل والموظفين والهياكل الأساسية، وهي في مرحلة إعداد الميزانية وخطة العمل. وساهم ضعف الاقتصاد والتهجير القسري وبطء تنفيذ عملية وضع الدستور الدائم إلى حد كبير في تقييد مشاركة المدنيين في العمليات السياسية.

دال- العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنسي والجنساني

20- في عام 2023، وثّقت شعبة حقوق الإنسان 116 حادثة عنف جنسي متصل بالنزاع شملت 163 ضحية (96 امرأة و50 فتاة و14 رجلاً وثلاثة فتيان). وقد شكلت ثقافة الصمت السائدة والمحيطة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع مشكلة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع ما يستتبعه ذلك من تحديات من قبيل الوصم والصدمات النفسية الطويلة الأمد التي يعاني منها الناجون. ولا يزال نقص الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع يشكل تحدياً رئيسياً بسبب الخوف من الانتقام، وانعدام الثقة في النظام القضائي، وعدم كفاية خدمات الدعم الطبي والنفسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي المتاحة لضحايا العنف الجنسي والناجين منه.

21- وما انفك العنف الجنسي والجنساني يمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه حماية ورفاه النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، في جنوب السودان. ففي عام 2023، وثّقت شعبة حقوق الإنسان 114 حادثة عنف جنسي وجنساني شملت 118 ضحية (97 فتاة و19 امرأة وفتيان اثنان). ولم يكن معظم الجناة المزعومين معروفين للضحايا. واستمر نقص الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني بسبب عوامل مختلفة، مثل الوصم والصدمات النفسية والخوف من الانتقام.

رابعاً- الإنجازات الرئيسية في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني

22- واصلت شعبة حقوق الإنسان تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بناءً على طلب حكومة جنوب السودان. ففي عام 2023، نفذت شعبة حقوق الإنسان، بالتعاون مع المكونات المعنية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء الخارجيين ما مجموعه 399 برنامجاً لتنمية القدرات والتوعية استفاد منه 484 15 شخصاً (096 10 رجلاً و388 5 امرأة). واختير المشاركون من الوزارات الوطنية والوزارات التنفيذية في الولايات، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وقوات الأمن الوطني، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، ودائرة السجون الوطنية في جنوب السودان.

23- وشملت الموضوعات التي غطتها البرامج المذكورة الأطر الدولية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وشرعة الحقوق في جنوب السودان، والدستور المؤقت، وواجبات الدول في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والمساءلة عن الجرائم المرتكبة بحق الضحايا والناجين، والحيز المدني والسياسي، والعدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، وعمليات السلام. واستُخدمت أساليب مختلفة لتقديم التدريب، بما في ذلك الأدوات والمواد المرئية، والعروض، ومناقشات المائدة المستديرة، والمناقشات الجماعية، وأدلة التعلم التفاعلي، وأشرطة الفيديو. وأسهمت الأنشطة في زيادة الوعي بالأطر الوطنية والدولية لحقوق الإنسان وعززت قدرة المشاركين على الاستجابة لحوادث حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات لشعبة حقوق الإنسان.

24- وفي عام 2023، بثت إذاعة مرايا 31 حلقة من حلقات التوعية العامة بشأن حقوق الإنسان، أدارتها أفرقة خبراء من منظمات المجتمع المدني والشركاء الحكوميين، وذلك في إطار البرنامج الحواري "اعرف حقوقك". وغطت المقاطع الإذاعية مواضيع مختلفة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعدالة الانتقالية، والمساءلة. وكان لهذه البرامج تأثير كبير، حيث وسعت معرفة مجتمعات جنوب السودان بحقوق الإنسان، وأذكت الوعي بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وشجعت المجتمعات المحلية على زيادة مطالبها المتعلقة بالمساءلة.

25- ومن أجل تهيئة بيئة مواتية لمشاركة الشباب في عمليات حقوق الإنسان والسلام في جنوب السودان، عقدت شعبة حقوق الإنسان، بالتعاون مع تحالف منظمات شباب جنوب السودان ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، منتدى للشباب حول المشاركة المدنية في 28 أيلول/سبتمبر حضره 100 من أصحاب المصلحة، بما في ذلك 30 شابة. ووفر المنتدى منصة لمختلف أصحاب المصلحة للمشاركة في مناقشات هادفة حول الفرص والتحديات المرتبطة بالنهوض بالمشاركة السياسية والمشاركة المدنية للشباب في جنوب السودان.

26- ولزيادة المشاركة الشاملة والفعالة للنساء والشباب في عمليات الديمقراطية والعدالة الانتقالية، نُظمت مائدة مستديرة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في 22 حزيران/يونيه. وشدد المتكلمون في اجتماع المائدة المستديرة على ضرورة احترام الحيز المدني والامتثال للنص الوارد في الاتفاق المنشط بشأن تخصيص حصة 35 في المائة للنساء في جميع المؤسسات والعمليات التنفيذية الانتقالية.

ألف- سيادة القانون، والمساءلة، والعدالة الانتقالية

1- المساءلة

27- واصلت شعبة حقوق الإنسان الدعوة إلى إرساء مؤسسات تعمل على بسط سيادة القانون وتقديم الدعم التقني لها، بهدف تعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وضمان وصول الضحايا وأسرهم إلى العدالة. فعلى سبيل المثال، ساعدت الشعبة المحكمة العسكرية العامة التي تدعمها الأمم المتحدة في الانتشار في مقاطعة نهر ياي في الفترة من 22 أيار/مايو إلى 16 حزيران/يونيه. وشمل الدعم مجموعة من الأنشطة المختلفة، مثل إعداد ملفات القضايا، وتنظيم المعلومات والأدلة، ودعم الضحايا والشهود، وتقديم التوجيه بشأن قضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن رصد الإجراءات القانونية وتقديم تقارير عن مدى الالتزام بضمانات المحاكمة العادلة. وحكمت المحكمة العسكرية العامة بالسجن على 12 جندياً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أدينوا بجرائم مثل القتل والاغتصاب والتحرش الجنسي والأذى الجسيم. وسُجن الجنود المدانون لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر و10 سنوات، وحُكم عليهم أيضاً بدفع غرامات تتراوح بين 000 50 و000 700 جنيه من جنيهات جنوب السودان. وخُفضت رتبة معظم الجنود المدانين وفُصلوا من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

28- واضطلعت شعبة حقوق الإنسان أيضاً بدور محوري في دعم فريق تقييم ما قبل النشر المعني بالمحاكم المتنقلة في ولاية أعالي النيل. وتعاون مكتب الشعبة في ملكال مع هيئات قضائية في مابان وملكال والرنك للدعوة إلى نشر المحاكم المتنقلة من أجل التخفيف من تراكم القضايا واكتظاظ السجون. ونتيجة لذلك، تم بنجاح نشر محكمة متنقلة يدعمها القسم الاستشاري لشؤون سيادة القانون التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مالاكا في أوائل آب/أغسطس. وبالإضافة إلى رصد الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة، شملت مهام الشعبة التعرف على الشهود وتعبئتهم ومساعدتهم، وتمكينهم من الوصول إلى المحكمة بالتعاون مع شريك محلي. وقد مكّن هذا الجهد التعاوني الضحايا والشهود من المشاركة في إجراءات المحكمة ومن إرساء عملية قانونية عادلة ومنصفة.

29- وقُدِّم الدعم التقني إلى إدارة الشؤون القانونية والسجون في ولاية وسط الاستوائية من خلال مبادرة بشأن مشروع ذي منحى عملي للرصد المشترك للسجون يهدف إلى التخفيف من اكتظاظ مرافق الاحتجاز والحد من تراكم القضايا في النظام القضائي. وقد أثمرت هذه المبادرة نتائج إيجابية، حيث مثل 14 سجيناً من الذكور المتهمين بارتكاب جنح، والذين كانوا رهن الاحتجاز المطول، أمام قاض في المحكمة العليا، وأُفرج عنهم على الفور في 17 و18 تشرين الثاني/نوفمبر.

30- وأفضى تعامل شعبة حقوق الإنسان مع الإدارة القانونية لولاية البحيرات بشأن المساءلة عن اغتصاب فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً من قبل ضابط كبير في جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى محاكمة الجاني وإدانته في 21 آب/أغسطس 2023، حيث حُكم عليه بالسجن لمدة عامين وبدفع غرامة مالية.

2- العدالة الانتقالية

31- عموماً ظل تنفيذ الاتفاق المنشط بطيئاً، مما أعاق التقدم في إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية الثلاث، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وعلاوة على ذلك، ظل الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة لتنفيذ مبادرات العدالة الانتقالية غير كاف.

32- وعلى الرغم من التحديات، أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في صياغة مشروعي القانونين المنشئين للجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر، عقب مشاورات عامة أجرتها اللجنة

التقنية التابعة لوزارة العدل والشـؤون الدسـتورية بدعم من شـعبة حقوق الإنسـان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قُدم مشروعاً القانونين إلى الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية المعاد تشكيلها للتداول بشأنهما وسنهما. ومن المتوقع أن ينص الإطار القانوني للجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح والإطار القانوني لهيئة التعويض وجبر الضـرر على إنشـاء آليات العدالة الانتقالية، وعمليات التنفيذ، وحماية الضحايا والشهود، وتمثيل الفئات الضعيفة، فضلاً عن إجراءات التعويض وجبر الضرر. وسوف يتيح مشروعاً القانونيْن، بمجرد سنهما، الإمكانية لتحقيق العدالة وطي صفحة الماضي بالنسبة إلى الناس العاديين في جنوب السـودان، بحيث يُمهَّد الطريق للأم الجراح والمصـالحة وإعادة بناء النسـيج الاجتماعي للأمة، الذي تأثر بشدة بسنوات من النزاع والعنف.

33- وما فتئت المفوضية وشعبة حقوق الإنسان تقدمان الدعم للحكومة من أجل مشاركتها المستمرة في عملية تشاور عامة وواسعة النطاق بشأن مشروعيْ القانونيْن مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك شـبكات الضـحايا والناجين، والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية، ومنظمات المجتمع المدني، لضمان مراعاة وجهات نظرهم وآرائهم على النحو الواجب. وواصلت المفوضية وشعبة حقوق الإنسان أيضاً الدعوة إلى التنفيذ الشامل لآليات العدالة الانتقالية في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط.

34- ومن أجل إنشاء مجموعة من المدربين في مجال العدالة الانتقالية داخل قطاع الأمن في جنوب السودان، نظمت شعبة حقوق الإنسان حلقة عمل لتدريب المدربين حول العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وعمليات العدالة في شباط/فبراير شارك فيها 34 من كبار القضاة المشاورين (بمن في ذلك سبع نساء) من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. ويتولى المستفيدون من التدريب تعليمَ قضاة جدد في المحاكم المتنقلة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

35- وفي الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو، رصدت شعبة حقوق الإنسان نشرَ لجنة التحقيق الوطنية المعنية بأزمة الوحدة الجنوبية. ويتفق هذا النشـر مع التوصـيات الواردة في التقرير المشـترك المعنون "الهجمات ضـد المدنيين في ولاية الوحدة الجنوبية، جنوب السـودان، شـباط/فبراير – أيار/مايو 2022"، الصادر عن شعبة حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2022[4]، والذي طُلب فيه، من بين أمور أخرى، من الحكومة التحقيق في الحوادث الموثقة وإنفاذ تدابير المساءلة المناسبة ضـد مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان. وقدمت شـعبة حقوق الإنسـان الدعم اللوجسـتي للجنة، ويسـرت عقد اجتماعات مع بعض المحاورين المحليين، وأطلعت أعضـاء اللجنة على الشـواغل المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتحقيق.

36- وفي آذار/مارس، أشـركت شـعبة حقوق الإنسـان 45 امرأة و5 من الشـباب الذكور في اجتماع مائدة مسـتديرة بشـأن إدماجهم ومشـاركتهم في عمليات العدالة الانتقالية. وقدم المشـاركون تعليقات على مشروعيْ القانونيْن المتعلقيْن بلجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر، وشددوا على ضـرورة إشـراك النسـاء والشـباب في جميع عمليات العدالة الانتقالية. وبالمثل، قدمت الشـعبة، في أيار/مايو، الدعم التقني للفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية في تحليله لمشـروعيْ القانونيْن فيما يتعلق بمدى توافقهما مع وجهات النظر والآراء التي أُبديت في إطار المشـاورات العامة، والشـواغل المتعلقة بالحماية، والتنوع الجنساني وإدماج المنظور الجنساني، والامتثال لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان. ويواصل الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية اسـتخدام تحليل مشـروعيْ القانونيْن في إطار ما يضـطلع به من أنشطة الدعوة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

(4) متاح على الرابط التالي: https://waps.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/ss/2022-09-09/report_on_attacks_on_civilians_in_southern_unity_state_06_september_2022.pdf.

37- وفي أيار/مايو، نظمت شعبة حقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز محامي حقوق الإنسان، دورة تدريبية لـ 40 من القضاة المشاورين وموثقي العقود (من بينهم 16 امرأة) بشأن عمليات المساءلة والعدالة الانتقالية، بهدف ضمان التزام المحاكم المتنقلة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بقواعد ومعايير حقوق الإنسان. وبفضل هذا التدريب، تمكن القضاة من إدماج مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في واجباتهم وقراراتهم القضائية.

38- وتلقت وزارة العدل والشؤون الدستورية مساعدة تقنية من شعبة حقوق الإنسان لتنسيق مؤتمر وطني للعدالة الانتقالية عُقد في جوبا في الفترة من 15 إلى 17 أيار/مايو. وعزز المؤتمر بشكل فعال الفهم داخل المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بدور أصحاب المصلحة في تحقيق العدالة الانتقالية وأثره على إقامة سلام دائم. وساهم في الاعتراف الرسمي بقضايا العدالة الانتقالية ومناقشتها في الدوائر الحكومية.

39- وفي الفترة من 20 إلى 23 حزيران/يونيه، قامت شعبة حقوق الإنسان، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومركز السلام والدعوة، بتدريب 24 رجلاً و21 امرأة من مجموعات الشباب والنساء على آليات العدالة الانتقالية، وإطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، وأدوار أصحاب المصلحة في عمليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان. ودعا المشاركون إلى الدعوة مع حكومة جنوب السودان والاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ خطوات تدريجية نحو إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات العدالة الانتقالية وحماية الضحايا والشهود.

40- وتيسيراً للمشاورات بشأن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولأم الجراح، قدمت شعبة حقوق الإنسان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المساعدة التقنية إلى فرقة العمل المعنية بإنشاء اللجنة في وزارة العدل والشؤون الدستورية. وقد مكّن ذلك اللجنة الفنية من التشاور مع اللاجئين من جنوب السودان في إثيوبيا بين 28 آب/أغسطس و1 أيلول/سبتمبر.

41- وبدعم تقني ولوجستي من شعبة حقوق الإنسان بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطلقت وزارة العدل والشؤون الدستورية رسمياً في 19 أيلول/سبتمبر الموقع الإلكتروني للوزارة[5]، والذي من المتوقع أن يطلع الجمهور على آخر المستجدات بشأن ولاية الوزارة، وبشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية والمساءلة بموجب الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، وبخصوص تعزيز سبل نفاذ أصحاب المصلحة والجمهور إلى قوانين جنوب السودان.

42- وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت شعبة حقوق الإنسان، بالتنسيق مع الجمعية التشريعية للولاية، منتدى لحقوق الإنسان وسيادة القانون في ولاية واراب. وناقش المشاركون آليات العدالة الانتقالية في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط والكيفية التي يمكن بها لمختلف أصحاب المصلحة المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان بهدف وضع حد للإفلات من العقاب في الولاية. ودعا رئيس المجلس الجميع إلى احترام حقوق الإنسان في الولاية وتعزيزها. وحضر المنتدى 55 مشاركاً، من بينهم 10 نساء، من الجمعية التشريعية للولاية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني.

43- وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت شعبة حقوق الإنسان، بالشراكة مع سلطات ولاية البحيرات، مؤتمراً بشأن العدالة الانتقالية في الولاية لما مجموعه 50 مشاركاً، من بينهم تسع نساء، بشأن دور أصحاب المصلحة في عمليات العدالة الانتقالية. وأنشأ المشاركون لجنة الولاية للعدالة الانتقالية، التي

(5) انظر https://mojca.gov.ss.

تشترك في رئاستها وزارة الشؤون البرلمانية والقانونية، فضلاً عن ممثل عن منظمات المجتمع المدني، لتنسيق الأنشطة في الولاية، بما في ذلك إذكاء الوعي بالعدالة الانتقالية وآليات المساءلة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الولاية.

باء - الحيز المدني والمشاركة

44- ضماناً للمشاركة الشاملة والآمنة والهادفة للمجتمع المدني في العمليات السياسية، شاركت القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بانتظام مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد في بحث التطورات السياسية ذات الصلة والتحديات المطروحة وسبل المضي قدماً. ففي أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، يسّرت شعبة حقوق الإنسان مشاركة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع منظمات المجتمع المدني في بحث المسائل المتصلة بالحيز المدني والسياسي في سياق الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة. وأسفرت المناقشة التفاعلية عن عدد من التوصيات بشأن ضرورة قيام الحكومة بتثبيت الأمن على مستوى الولايات، وتنفيذ الاتفاق المنشط وخريطة الطريق المفضية إلى إحلال السلام والديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية في الوقت المناسب، وعدم تدخل قوات الأمن في أنشطة منظمات المجتمع المدني، والحاجة إلى عقد منتدى وطني لمنظمات المجتمع المدني، والدعوة إلى إنشاء عملية شاملة وشفافة لوضع دستور وعقد انتخابات.

1- إنشاء شبكات الحماية

45- في جهد متواصل لتهيئة الظروف لبيئة آمنة ومواتية تفضي إلى حيز مدني وسياسي حر ودون عوائق، أجرت شعبة حقوق الإنسان، بالتعاون مع اتحاد الصحفيين في جنوب السودان وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان، تدريباً مخصصاً للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في بور، ولاية جونقلي؛ وياي، ولاية وسط الاستوائية؛ ويامبيو، ولاية غرب الاستوائية؛ وتوريت، ولاية شرق الاستوائية. ورومبيك، ولاية البحيرات[6]. وبفضل هذه الجهود، اكتسب أكثر من 180 صحفياً ومدافعاً عن حقوق الإنسان (بما في ذلك 58 مدافعة عن حقوق الإنسان) مهارات في مجال تحليل السياق، ووضع الخطط الاستراتيجية والخطط الأمنية، وإجراء جرد لأصحاب المصلحة، ورصد حالة الحريات الأساسية والإبلاغ عنها، وحماية البيانات الرقمية.

46- وأسهمت أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات الموجهة إلى الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين في إنشاء شبكات للحماية في بور وجوبا ورومبيك وتوريت ويامبيو. وشبكات الحماية هي شبكات تعاونية غير رسمية على مستوى القرية (بوما) والبيام والولاية وعلى الصعيد الوطني لتجميع المعرفة والموارد من أجل الحماية والدعوة وتبادل المعلومات حول الدعم والأمن الشخصي والتضامن بين النشطاء. وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم شبكات الحماية في إنتاج تحليلات وتقارير موثوقة بشأن البيئة المدنية والسياسية ومشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية على المستوى دون الوطني.

2- المشاركة في الحياة السياسية والعامة

47- أشركت شعبة حقوق الإنسان شبكة الصحفيات ودعمتها في تعزيز الأدوار القيادية والإدارية للمرأة وتمثيلها في قطاع وسائط الإعلام. وفي الفترة من 18 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وفي يومي 7 و8 شباط/فبراير 2023، عُقدت حلقات عمل لبناء القدرات بشأن تعزيز إدماج المنظور الجنساني

(6) من 27 إلى 30 حزيران/يونيه في بور؛ ومن 27 إلى 30 حزيران/يونيه في ياي؛ ومن 15 إلى 18 آب/أغسطس في يامبيو؛ ومن 5 إلى 8 أيلول/سبتمبر في توريت؛ ومن 13 إلى 15 أيلول/سبتمبر في رومبيك.

في العملية السياسية. ومن خلال الشبكة، تلقى 45 صحفياً ومحرراً، من بينهم 35 امرأة، تدريباً على إعداد التقارير المراعية للمنظور الجنساني بهدف تحسين تمثيل المرأة في وسائل الإعلام في جنوب السودان وزيادة تغطية القضايا التي تهم المرأة، مثل العنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وحقوق الملكية، والحصول على الرعاية الصحية، بنسبة 35 في المائة على الأقل.

48- وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلت شعبة حقوق الإنسان باليوم الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان مع المدافعات عن حقوق الإنسان في إطار الاحتفالات بحملة الـ 16 يوماً من النشاط ضد العنف الجنساني. وشاركت في الاحتفالات اثنتان وثلاثون ناشطة وتبادلن استراتيجيات التواصل الفعال والتصدي للتهديدات، من قبيل التخويف، وناقشن مسار الإحالة فيما يتعلق بحالات العنف الجنسي والجنساني. وشاركت الناشطات أيضاً في جلسات العلاج بالفن التي تهدف إلى توفير فوائد الصحة العقلية.

3- حماية الإعلاميين من خلال التعامل مع قوات الأمن

49- بهدف حماية سلامة الصحفيين، ما فتئت شعبة حقوق الإنسان تسجل الحوادث التي تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتخويف والاعتداء وغير ذلك من الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن ضد الصحفيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت عدة مبادرات لتعزيز معارف الصحفيين وقوات الأمن ومهاراتهم. وركزت هذه الجهود في المقام الأول على إذكاء الوعي والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات.

50- وعلى وجه الخصوص، وفي جهد تعاوني مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، نُظمت دورة تدريبية للمدربين كانت موجهة إلى 45 من أفراد قوات الأمن، من بينهم 12 امرأة، يومي 26 و27 أيلول/سبتمبر لتعزيز فهم حرية التعبير وسلامة الصحفيين. وخلال التدريب، تم تذكير قوات الأمن بواجب دعم الحريات الأساسية وحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وخلق مناخ موات للمشاركة المدنية والمشاركة السياسية في العمليات الديمقراطية، وضمان سلامة الصحفيين. ولاحظت شعبة حقوق الإنسان تحسناً في العلاقة بين أفراد الأمن والصحفيين نتيجة لجهود تنمية القدرات هذه، التي مكنت أيضاً من تيسير الوصول إلى أفراد الأمن لإجراء مناقشات بشأن حالات تخص صحفيين. وفي تطور إيجابي، نجح اتحاد الصحفيين في جنوب السودان، في آذار/مارس، بمساعدة شعبة حقوق الإنسان، في تسهيل الإفراج عن الصحفيين السبعة الذين احتجزوا في كانون الثاني/يناير 2023 لمشاركتهم في نشر شريط فيديو يظهر فيه رئيس جنوب السودان.

51- وفي 28 أيلول/سبتمبر، قدمت شعبة حقوق الإنسان عرضاً عن الإنترنت وأثرها على الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات، الذي نسقته اليونسكو ووزارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والخدمات البريدية. وحضر التجمع 50 شخصاً، من بينهم 21 امرأة، من مصادر إعلامية متنوعة.

4- تقديم المساعدة التقنية إلى منتدى الأحزاب السياسية

52- في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، قدمت شعبة حقوق الإنسان مساعدة تقنية لعمل 150 عضواً من مختلف الأحزاب السياسية، من بينهم 55 امرأة، اجتمعوا في منتديَين للأحزاب السياسية نظمتهما بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتناولت المناقشات دور الأحزاب السياسية في تنفيذ خارطة الطريق والأفكار حول سبل المضي قدماً في موضوع "الاتحاد من أجل الحكم الديمقراطي والانتقال السلمي في جنوب السودان". وأشركت الشعبة أعضاء الأحزاب السياسية في بحث أهمية حقوق الإنسان، مشددة على الحريات الأساسية ومخاطر الدعاية وخطاب الكراهية في الحملات أو التجمعات. وأتاح التعامل مع أعضاء

الأحزاب السياسية في المنتديَيْن إجراء حوار بشأن قضايا حقوق الإنسان وشجع قادة الأحزاب السياسية على الالتزام بالسلوك الأخلاقي وتعزيز ثقافة النزاهة في المشهد السياسي.

53- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت تدخلات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن تهيئة الظروف المواتية للفضاء المدني والسياسي كشرط مسبق لإجراء انتخابات ذات مصداقية في عام 2024 على المشاركة والوقاية والحماية والترويج. وشملت التدخلات الدعوة إلى توسيع الحيز المدني والسياسي وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك بناء القدرات والدعم اللوجستي، مع التركيز على تهيئة الظروف المواتية للحيز المدني والسياسي، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

جيم- العنف الجنسي المتصل بالنزاع

54- واصلت الوحدة الاستشارية لحماية المرأة تعاملها مع أطراف النزاع لتعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وشمل ذلك أنشطة بناء القدرات للأطراف المدرجة في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2023/413) والوكالات الحكومية ذات الصلة لتعزيز المساءلة وإذكاء الوعي بالأثر السلبي والطويل الأجل للعنف الجنسي المتصل بالنزاع والتشجيع على الأخذ بنهج يركز على الناجين في التصدي لهذا العنف.

55- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، عقد مكتب دعم المؤسسات المعنية بسيادة القانون والأمن التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بدعم من الوحدة الاستشارية لحماية المرأة، حلقة عمل تدريبية من ثلاثة أجزاء لـ 50 من القضاة المشاورين، من بينهم أربع نساء، لتعزيز قدرة مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية التي ارتكبها أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وركزت أنشطة بناء القدرات على تزويد القضاة المشاورين بالمهارات العملية اللازمة للتحقيق بفعالية في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني في سياق النزاع المسلح، والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال ومقاضاة مرتكبيها، فضلاً عن إدارة الأدلة والحفاظ عليها.

56- وقدمت الوحدة الاستشارية لحماية المرأة ومكتب دعم المؤسسات المعنية بسيادة القانون والأمن التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعمَ لمديرية القضاء العسكري في مراجعة وطباعة بطاقات الجيب التي تحتوي على رسائل رئيسية بشأن إنهاء العنف الجنسي، مما يؤكد أهمية الأخذ بنهج يركز على الضحايا قبل الإجراءات الجنائية وأثناءها وبعدها. وقد سنت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان "الرسائل الرئيسية الست لإنهاء العنف الجنسي" باعتبارها أوامر دائمة ملزمة قانوناً لجميع الأفراد العسكريين.

57- وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، نُظم 76 نشاطاً للتوعية وبناء القدرات بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له في جميع أنحاء البلد، استهدفت قوات الأمن وأطراف النزاع (جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان)، فضلاً عن السلطات المحلية، وأعضاء البرلمان، وقادة المجتمعات المحلية، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والصحفيين، والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل برنامجين حواريين إذاعيين وبرنامج تلفزيوني لعامة الجمهور.

58- وكجزء من الدعم التقني المقدم إلى لجنة التنفيذ المشتركة لخطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان، أجرت الوحدة الاستشارية لحماية المرأة تدريباً على الرصد والتقييم في شباط/فبراير للتعريف بالمفاهيم الأساسية للرصد والتقييم بين أعضاء لجنة التنفيذ المشتركة.

59- وتعزيزاً لقدرة مدربي ومعلمي قوات الأمن على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، أجري تدريب أساسي في الفترة من 3 إلى 5 نيسان/أبريل لضباط عسكريين (24 رجلاً و10 نساء) من العناصر الثلاثة للجنة التنفيذ المشتركة، وهي قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة لجنوب السودان في وسط الاستوائية. ومن الأهداف الأخرى للتدريب مساعدة أفراد الأمن على وضع خطط للتدريب وتحديد المدربين الذين سيكررون التدريب في وحداتهم، مما يساهم في سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي (العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني) في جنوب السودان.

60- وفي 27 حزيران/يونيه، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز الحوكمة الشاملة والسلام والعدالة، أجرت الوحدة الاستشارية لحماية المرأة مشاورة بشأن التمكين الاقتصادي مع الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جوبا. وحضر المشاورة 15 ناجية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع من الشبكة الوطنية للناجين في جنوب السودان وأعضاء من المجتمع المدني يعملون في مجال تمكين المرأة، وافتتحتها وزيرة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية. وخلال المداولات، ركز المشاركون على المسألة المحددة المتمثلة في التمكين الاقتصادي للناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع ونظروا في جوانبها التقنية والعملية من منظور الناجين لتفعيل النهج الذي يركز على الناجين. وقدمت الناجيات أيضاً توصيات فيما يتعلق بمشروعيْ قانون العدالة الانتقالية (انظر الفقرة 32 أعلاه)، بما في ذلك توصية بالنظر منذ البداية في اتخاذ تدابير تراعي الاعتبارات الجنسانية وتفضي إلى التغيير.

61- وفي إطار الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع لعام 2023، تحت شعار "سد الفجوة الرقمية بين الجنسين لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومعالجته والتصدي له"، نظمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان سبعة أنشطة لبناء القدرات بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له في ولايتيْ وسط الاستوائية والبحيرات، استهدفت 211 فرداً (105 نساء و106 رجال). وعلاوة على ذلك، نُظمت أربعة برامج حوارية إذاعية وأربعة مناسبات عامة في ولايات وسط الاستوائية والبحيرات وغرب الاستوائية. وشملت الفئات المستهدفة العاملين المجتمعيين، والجماعات النسائية، والطلاب، والزعماء الدينيين، وقادة المجتمعات المحلية، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وعامة الناس، وحكومات الولايات، والموسيقيين المحليين، والشباب، وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأعضاء المجتمع المدني العاملين في مجال تمكين المرأة، وقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

دال- لجان حقوق الإنسان على المستوى الوطني ومستوى الولايات

62- واصلت شعبة حقوق الإنسان تعزيز قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان – لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان – على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتوثيقها بشكل فعال.

63- وقدمت شعبة حقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى اللجنة ومنظمات المجتمع المدني لدعم عقد المنتدى الوطني الثاني عشر لحقوق الإنسان. وضم المنتدى، الذي عُقد في 17 أيار/مايو، 100 ممثل، من بينهم 35 امرأة، عن الحكومة الوطنية وحكومات الولايات، والسلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني. وأتاح لأصحاب المصلحة فرصة للدخول في حوار بناء يهدف إلى التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع على الصعيد الوطني وصعيد الولايات.

64- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شعبة حقوق الإنسان تقديم الدعم التقني لمؤسسات الدولة في تنظيم منتديات حقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع أنحاء جنوب السودان، وجمعت بين أصحاب

المصلحة الرئيسيين لمناقشة القضايا الحاسمة المتعلقة بالمساءلة واللجوء إلى العدالة وإقامة العدل. فعلى سبيل المثال، نظمت الشعبة في ولاية البحيرات في 19 أيار/مايو منتدى المساءلة الشهري بالتعاون والتنسيق مع مكتب الإدارة القانونية والنيابة العامة. وفي ولاية وسط الاستوائية، نظمت الشعبة، في 23 حزيران/يونيه، بالشراكة مع مكتب مستشار حقوق الإنسان في وسط الاستوائية ولجنته المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، منتدى لحقوق الإنسان تناول موضوع "تعزيز المساءلة واللجوء إلى العدالة في وسط الاستوائية". وحضر المنتدى 130 ممثلاً (من بينهم 50 امرأة) من مختلف منظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، وأعضاء الأحزاب السياسية، وأعضاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، وممثلي وسائط الإعلام. وفي شرق الاستوائية، نظمت الشعبة منتدى لحقوق الإنسان مدته يومان حول موضوع "معالجة مسألة اللجوء إلى العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان"، ضم 52 مشاركاً (13 امرأة)، بمن فيهم ممثلون عن قطاع العدالة، والحكومات المحلية، وقوات الأمن الوطني، وأعضاء البرلمان، وسلطات المقاطعات والسلطات التقليدية، وقيادات شبابية ونسائية، وممثلون عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجمعية القانون في جنوب السودان.

65- وفي الفترة من 12 إلى 15 حزيران/يونيه، اشتركت شعبة حقوق الإنسان مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان في تنفيذ برنامج لبناء القدرات بشأن العدالة الانتقالية وآليات المساءلة بموجب الفصل الخامس من الاتفاق المنشط. وجمع التدريب 45 من كبار ضباط السجون والشرطة، من بينهم 16 امرأة، لمناقشة آليات العدالة الانتقالية في الاتفاق المنشط. ونتيجة لهذا التدريب، أصبح موظفو إنفاذ القانون وموظفو السجون قادرين على تطبيق المبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية في مهامهم اليومية.

هاء- صكوك وآليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان

66- أسهمت أنشطة الدعوة والمشاركة الرفيعة المستوى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الإنسان مع ممثلي الحكومة ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان ومنظمات المجتمع المدني في توقيع الرئيس على ثلاثة مشاريع قوانين بشأن الانضمام إلى معاهدات دولية لحقوق الإنسان ومعاهدة إقليمية واحدة في 24 شباط/فبراير، وهي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. بيد أن صكوك الانضمام إلى المعاهدات الدولية لم تودع بعدُ.

67- ونظمت شعبة حقوق الإنسان، كجزء من أنشطتها في إطار حملة حقوق الإنسان 75، بالتعاون مع منظمة تمكين المجتمع من أجل التقدم، حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام بشأن الصكوك والآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لـ 42 رجلاً و18 امرأة من اللجان المتخصصة الـ 11 التابعة للجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية المعاد تشكيلها. واكتسب المشاركون في حلقة العمل فهماً شاملاً للمعاهدات والآليات، بهدف تحسين تنفيذ تلك المعاهدات والآليات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جنوب السودان. وأبرزت حلقة العمل مدى أهمية وفاء الجمعية التشريعية الوطنية بالالتزامات الناشئة عن الصكوك والآليات المتعلقة بحقوق الإنسان، نظراً لدورها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان إلى إجراءات محلية ملموسة.

68- ونُظمت أيضاً أنشطة مشتركة مع الحكومة لتعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، في عام 2022. ونتيجة لذلك، وخلال حلقة عمل مشتركة نُظمت مع جهات فاعلة حكومية وغير حكومية في أيار/مايو، استُعرضت مصفوفة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل لتحديد إجراءات محددة ذات أولوية ومؤشرات لقياس التقدم الذي تحرزه الحكومة في إعمال

حقوق الإنسان. وشملت المجالات ذات الأولوية الحماية من العنف الجنسي والجنساني، والحصول على تعليم جيد، وحرية التعبير وتكوين جمعيات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت دورة تدريبية يومي 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر لائتلاف المجتمع المدني في جنوب السودان بشأن الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

خامساً- استنتاجات وتوصيات

ألف- استنتاجات

69- لا يزال المدنيون في جنوب السودان يعانون من العواقب المدمرة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والإصابات والإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والاختطاف والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتهجير المدنيين على نطاق واسع. وهناك حاجة إلى زيادة الاهتمام الدولي والجهود التعاونية لضمان اتخاذ حكومة جنوب السودان إجراءات حاسمة لحماية مواطنيها، والالتزام بقواعد حقوق الإنسان ومعاييرها، وتعزيز بيئة مواتية لإجراء انتخابات شفافة والمضي باتجاه التقدم الديمقراطي المستدام.

70- ولا تزال النساء والفتيات أول ضحايا أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي يرتكبها أطراف النزاع والجماعات المسلحة الأخرى. وتُعدّ الاستجابة الطبية والنفسية الاجتماعية غير كافية بسبب عدم كفاية الأموال المرصودة من الحكومة، فضلاً عن عدم إعطاء الأولوية لاحتياجات الرعاية الصحية للناجين. زد على ذلك أن الوصم الثقافي، والقدرات المحدودة للهياكل الأساسية القضائية، والمناخ العام الذي يتسم بانعدام الأمن والذي يعوق عمليات التحقيق والعمليات القانونية، كلها عوامل ما فتئت تعوق لجوء الناجين من العنف الجنسي إلى العدالة. ومما يعوق قدرة الناجين على السعي لتحقيق العدالة محدوديةُ توافر خدمات الدعم المتخصصة والافتقار العام إلى المعرفة فيما يتعلق بالخيارات القانونية القائمة.

71- وفي حين أحرزت الحكومة بعض التقدم في صياغة التشريعات لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر، فإن ضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني لا يزال يشكل تحدياً في جنوب السودان، وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام التقدم نحو تحقيق السلام المستدام. ويزداد الوضع سوءاً بسبب استمرار ضعف سيادة القانون والهياكل الأساسية القضائية أو غيابها في مناطق مختلفة، مما يعوق اللجوء إلى العدالة وإلى سبل الانتصاف الفعالة، بما في ذلك جبر الضرر للضحايا.

72- ومن خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات، قدمت شعبة حقوق الإنسان مساعدة عملية إلى حكومة جنوب السودان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وهو أمر حيوي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جنوب السودان. وأسفرت هذه المساعدة التقنية عن تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، وتحسين متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن تحسين مواءمة الأطر القانونية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومكّنت أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك حلقات العمل والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمؤتمرات، من التعلم ونقل المعرفة وتبادل الخبرات، مما ساهم في تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين وأفراد قوات الأمن والجهات الفاعلة في مجال العدالة والمجتمع المدني على التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة وتهيئة بيئة توفر الحماية في جنوب السودان. ومع ذلك، ظل استمرار العنف على المستوى دون الوطني، وعدم كفاية التمويل، ولا سيما الأموال

المرصودة للجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان ولجان حقوق الإنسان على مستوى الولايات، يعوقان الجهود الرامية إلى تعزيز إطار حقوق الإنسان والنهوض بالجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

باء - توصيات

73- استناداً إلى الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير، يوصى في سياق الإشارة إلى التوصيات الواردة في التقرير السابق للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان (A/HRC/52/82)، بأن تقوم حكومة جنوب السودان بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير فعالة لضمان حماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين من الهجمات، بما في ذلك العنف الطائفي؛

(ب) اتخاذ تدابير لوقف الإفلات من العقاب المتفشي عن طريق إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وسريعة وفعالة وشاملة وتتسم بالمصداقية والشفافية في جميع ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ومحاسبة الجناة، بمن فيهم من هو في مواقع القيادة والسلطة؛

(ج) تعزيز الحيز المدني وحمايته، وضمان احترام الحريات الأساسية، ولا سيما الحق في حرية التعبير وتكوين جمعيات والتجمع السلمي، بما في ذلك في سياق الانتخابات المقبلة؛

(د) مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ونظام العدالة، بطرق منها زيادة القدرات في مجال التحقيقات والملاحقة القضائية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، كوسيلة لتعزيز اللجوء إلى العدالة في جميع أنحاء جنوب السودان؛

(هـ) اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة أوجه القصور في نظام إقامة العدل، بما في ذلك كيانات العدالة العرفية، لتعزيز قدرتها على الوفاء الكامل بمهامها امتثالاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل النظام آليةً رسمية للإشراف القضائي؛

(و) اتخاذ تدابير شاملة للتصدي للتحديات المنهجية التي يواجهها ضحايا العنف الجنسي والناجون منه، بما في ذلك من خلال إصلاح الهياكل القانونية والمجتمعية؛

(ز) ضمان فعالية التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان واستمراريتها في المدى الطويل من خلال تشجيع التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة الدوليين؛

(ح) اتخاذ تدابير فعالة لتوفير الموارد اللازمة لتمكين لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان ولجان حقوق الإنسان على مستوى الولايات من الوفاء بولاياتها؛

(ط) تعزيز التعاون مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان ولجان حقوق الإنسان على مستوى الولايات والمجتمع الدولي وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ مبادرات التعاون التقني الرامية إلى تعزيز قدرة جنوب السودان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعمها؛

(ي) تكثيف الجهود في مجال إنفاذ آليات العدالة الانتقالية على النحو المبين في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، بما في ذلك عن طريق التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان؛

(ك) النظر في استكمال عملية الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

74- ويوصى بأن يقوم الاتحاد الأفريقي بما يلي:

(أ) دعم وتشجيع استكمال النقاط المرجعية المنصوص عليها في خريطة الطريق المفضية إلى إحلال السلام والديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية في الوقت المناسب؛

(ب) دعم إنفاذ آليات العدالة الانتقالية بموجب الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، بما يشمل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، والتعجيل بسن مشروعيْ القانونيْن المتعلقيْن بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر؛

75- ويوصى بأن يقوم المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى حكومة جنوب السودان من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك عن طريق تخصيص الأموال، من أجل تهيئة بيئة توفر الحماية وتعزيزها والنهوض بحقوق الإنسان؛

(ب) دعوة حكومة جنوب السودان بنبرة قوية إلى حماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى إنشاء وتطوير آليات المساءلة، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان، وذلك في إطار العملية الشاملة للعدالة الانتقالية؛

(د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القضائي في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك في المناطق النائية؛

(هـ) مواصلة دعم الحكومة والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية للناجين من العنف الجنسي.